

Distr.: General
3 August 2010
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة عشرة

البندان ٢ و ٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير المفوضية السامية الذي يتضمن استنتاجات حلقة العمل الخامسة عشرة المتعلقة بالتعاون الإقليمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (٢١ إلى ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠) **

موجز

عقدت حلقة العمل الخامسة عشرة المتعلقة بالتعاون الإقليمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في بانكوك في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

ويوجز هذا التقرير المناقشات التي دارت أثناء حلقة العمل الخامسة عشرة. وقد استعرضت حلقة العمل التقدم المحرز منذ انعقاد حلقة العمل الرابعة عشرة في بالي بإندونيسيا في المجالات الأربعة التي تدرج ضمن إطار طهران لبرنامج التعاون التقني الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ (إطار طهران) ألا وهي: (أ) خطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان؛ و(ب) المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ و(ج) التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ و(د) الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

* تأخر تقديم التقرير.

** استنسخ مرفق هذا التقرير كما ورد.

وإضافة إلى ذلك، تناولت المناقشات موضوع "تعزيز الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان عن طريق تبادل الممارسات والخبرات الجيدة". واستعرض المشاركون المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية الحالية الخاصة بحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي ستهيئ فرصاً جديدة للتعاون. واختتمت حلقة العمل باعتماد بنود عمل بانكوك التي ترد في مرفق هذا التقرير.

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٤	٢-١	أولاً - مقدمة
٤	٤-٣	ثانياً - افتتاح حلقة العمل الخامسة عشرة
٥	١٣-٥	ثالثاً - استعراض الأركان الأربعة لإطار طهران
٨	٣٠-١٤	رابعاً - المناقشات المواضيعية
١٥	٣٣-٣١	خامساً - الخاتمة

المرفق

١٧	بنود عمل بانكوك التي اعتمدها الدول الأعضاء في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠
----	-------	---

أولاً - مقدمة

١ - عقدت حلقة العمل الخامسة عشرة المتعلقة بالتعاون الإقليمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في بانكوك في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وحضر حلقة العمل ٧١ مشاركاً، بمن فيهم ممثلون عن ٣١ دولة عضواً من المنطقة فضلاً عن ممثلين لمنظمات دون إقليمية ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها ومنظمات غير حكومية^(١). وكان موضوع حلقة العمل الذي اقترحه تايلند وقبلته الدول الأعضاء هو "تعزيز الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان عن طريق تبادل أفضل الممارسات والخبرات".

٢ - وفي إطار التحضير لحلقة العمل، دعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان) خمسة مختصين لديهم خبرة في النظم الإقليمية لحقوق الإنسان، وهم السيد كريستوف هيتز والسيد جورج واشيرا والسيدة كريستينا سيرنا والسيد فيتيت مونتاربورن والسيدة سريرا فا بيتشاراميسري لتيسير الجلسات المواضيعية وتقديم عروض عن الموضوع. وترأس الاجتماع السيد سيهاساك فوانغكيتكو، سفير تايلند، وقدم أيضاً عرضاً فنياً عن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان المنشأة حديثاً في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ثانياً - افتتاح حلقة العمل الخامسة عشرة

٣ - تناول الكلمة في افتتاح حلقة العمل كل من وزير الشؤون الخارجية في تايلند السيد كاسيت بيروميا والسيد هومايون أليزاده، الممثل الإقليمي لمفوضية حقوق الإنسان في جنوب شرق آسيا الذي أدلى ببيان باسم نائبة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان السيدة كيونك وها كانغ. ولاحظ الوزير أن تايلند كانت قد استضافت مرة من قبل حلقة العمل في عام ٢٠٠١، وأنها قدمت ترشيحها للانضمام إلى مجلس حقوق الإنسان في أيار/مايو ٢٠١٠. وأشار إلى أن إنشاء اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان يعكس تطلع رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وأن للترتيبات الإقليمية دوراً قوياً تؤديه في تعزيز المعايير الدولية، وختم الوزير قائلاً إن حقوق الإنسان والممارسة الديمقراطية سيكونان ممارسة أي بلد ينتمي إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٤ - واستعرضت نائبة المفوضة السامية في بيانها الافتتاحي الذي أدلى به الممثل الإقليمي بعض الإنجازات التي تحققت في السنوات العشرين الأخيرة فيما يتعلق بالهدف الأصلي للإطار

(١) من المؤسف أن إلغاء الرحلات الجوية في أعقاب ثوران البركان الآيسلندي حال دون مشاركة نائبة المفوضة السامية ومثلي بعض الدول الأعضاء.

الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، ورحبت بصفة خاصة بالتطورات التي حدثت، مثل إنشاء لجنة الخبراء المعنية بحقوق الإنسان في إطار الميثاق العربي لحقوق الإنسان إضافة إلى إنشاء اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان. وأشارت أيضاً إلى المشاورات التي استهلتها منظمة المؤتمر الإسلامي المتعلقة بوضع آلية لحقوق الإنسان. وأشادت نائبة المفوضة السامية بالتطورات الهامة التي شهدتها المنطقة فيما يتعلق بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مشيرة إلى أن هناك ١٣ مؤسسة ممنوحة حالياً اعتماداً من الفئة "ألف" في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وسلطت الضوء على حلقتي العمل اللتين عقدتا في مانيلا وساموا في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩ بشأن إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس). وفيما يخص الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، رحبت نائبة المفوضة السامية باعتماد الجمعية العامة البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وأشارت بأسف إلى أن أحداً لم يصدق بعد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على هذا البروتوكول الهام. وبيّنت نائبة المفوضة السامية بعد ذلك بعض الخصائص التي تميز آليات حقوق الإنسان الإقليمية الموثوقة والفعالة، وعرضت مساعدة المفوضية السامية لحقوق الإنسان في مجال توفير الخبرة التقنية لإنشائها وتعزيزها، بما في ذلك تبادل المعلومات والدروس المستفادة.

ثالثاً - استعراض الأركان الأربعة لإطار طهران

٥- تناولت المناقشات في اليوم الأول بيانات الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي أطلعت المشاركين على آخر التطورات على المستوى الوطني وأكدت التزامها بأهداف حلقة العمل وعملية الإطار الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ. واغتمت الدول الأعضاء والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الفرصة للإدلاء ببيانات عن إنجازاتها وخبراتها والدروس المستفادة في إطار كل ركن من هذه الأركان الأربعة لإطار طهران ألا وهي التثقيف في مجال حقوق الإنسان، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية، وخطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وأدى ممثل المجتمع المدني من المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية (منتدى - آسيا) ببيان باسم المنظمات التي شاركت في مشاورات المجتمع المدني في اليوم السابق لبدء حلقة العمل الرسمية، وهي تضم ٢٥ منظمة من منظمات المجتمع المدني و١٢ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٦- وأبرزت عدة دول الفرص الجديدة التي يتيحها الاستعراض الدوري الشامل إضافة إلى التحديات المطروحة في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن هذه الآلية. وفيما يتعلق بإطار طهران

لبرنامج التعاون التقني الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ (إطار طهران)^(٢)، أطلعت كل حكومة الحكومة الأخرى على المستجدات فيما يتعلق بالتصديق على معاهدات حقوق الإنسان وبروتوكولاتها الاختيارية فضلاً عن التطورات فيما يخص المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتتقيف في مجال حقوق الإنسان وخطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان. وذكّرت التحديات التي تواجهها الحكومات في الوفاء بمتطلبات إعداد التقارير الخاصة بمختلف هيئات المعاهدات إضافة إلى أهمية بناء القدرات والحاجة إلى التركيز بقدر أكبر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ضوء الأزمة المالية العالمية الأخيرة. وأُشيد أيضاً بالمكاتب الميدانية لمفوضية حقوق الإنسان كشريك هام للدول الأعضاء في المنطقة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وطلب إلى مفوضية حقوق الإنسان أن تواصل تقديم المساعدة إلى منطقة المحيط الهادئ من حيث التحضير لعملية الاستعراض الدوري الشامل، وكانت قاعدة البيانات الخاصة بتوصيات الاستعراض الدوري الشامل التي أنشأها المكتب الإقليمي في بانكوك موضع ترحيب.

٧- وأشار إلى استمرار أهمية الأركان الأربعة لإطار طهران في وضع بعض المكونات والقدرات الوطنية الرئيسية اللازمة على المستوى القطري، وإلى ظهور هياكل أساسية إقليمية جديدة لحقوق الإنسان، ولا سيما مع إنشاء آليات في إطار جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وجرى تأكيد الأهمية المتزايدة للعمليات الجديدة على المستوى الدولي، وبصفة خاصة الاستعراض الدوري الشامل والحلقات الدراسية الأخيرة التي نظمت بتكليف من مجلس حقوق الإنسان، وهي حلقات دراسية تجمع بين الآليات الإقليمية المختلفة على المستوى الدولي. وأشار عدة مشاركين إلى العلاقة بين الاستعراض الدوري الشامل والأركان الأربعة، بما في ذلك تركيز الاهتمام من جديد على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ووضع خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان. وأشارت دول أعضاء كثيرة إلى التحديات التي طرحتها الأزمة المالية العالمية أمام أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٨- ولوحظ أن المؤسسات الوطنية الفعالة والمستقلة لحقوق الإنسان قد تطورت بقوة ضمن إطار طهران. وقدمت دول أعضاء كثيرة تقارير عن مؤسستها الوطنية لحقوق الإنسان، وبيّنت عدة دول منها أنها تبحث أو بحث بالفعل إمكانية سنّ تشريع لإنشاء هذه المؤسسات. وقدمت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الممثّلة في الاجتماع تقارير عن بعض أنشطتها الهامة فضلاً عن الربط الشبكي الإقليمي الذي أقامته فيما بينها، ولا سيما عن طريق منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنتدى جنوب شرق آسيا للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وأشار إلى أن الاجتماع الأول للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لمنطقة جنوب آسيا قد عُقد في العام الماضي، وأن المؤسسات الوطنية لحقوق

(٢) انظر الموقع الشبكي http://bangkok.ohchr.org/news/events/asia-pacific-regional-framework-workshop-2010/files/introduction_key_documents_annual_meetings.pdf

الإنسان التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي عقدت اجتماعاً إقليمياً في نيسان/أبريل ٢٠١٠ حضرته المفوضة السامية لحقوق الإنسان أثناء زيارتها الرسمية إلى المنطقة.

٩- وقدمت دول أعضاء كثيرة تقارير عن ما لخطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان من قيمة في إعطاء زخم وتماسك لجهودها الوطنية. وتعكف عدة دول أعضاء حالياً على وضع خطط عملها الوطنية لحقوق الإنسان الثانية بل حتى الثالثة وتنفيذها. وهناك اتجاهان هامان أكدتهما المناقشات. أولهما أن بعض الخطط الأحدث مثل تلك الموضوعة في إندونيسيا والفلبين بات منحاهما المحلي يزيد باطراد، أي أن التنفيذ أصبح لا مركزياً بعد أن انتقل من مستوى الحكومة الوطنية إلى الحكومة المحلية. وأشار أيضاً في هذا الخصوص إلى الاستعراض الأخير لتشريع الهند المتعلق باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لأنه يمنح دوراً أكبر للجان حقوق الإنسان على مستوى الولايات.

١٠- والعنصر الثاني الذي برز هو الترابط بين عملية الاستعراض الدوري الشامل ووضع خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان. وقد أُشير إلى وجود أوجه تآزر كثيرة محتملة بين تحضير الاستعراض الدوري الشامل ومتابعة نتائجه ووضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان وتنفيذها، وإلى وجود اهتمام كبير بتبادل المزيد من الخبرات وأفضل الممارسات في هذا الشأن. وبينما رحّب معظم الممثلين بألية الاستعراض الدوري الشامل، أشارت وفود كثيرة إلى الإجهاد الذي تتعرض له الحكومات بسبب إعداد التقارير المقدمة إلى الآلية ومتابعة توصياتها وتوصيات هيئات المعاهدات على حد سواء. وفي هذا الخصوص يلزم الحصول على المزيد من المساعدة وبناء القدرات من مفوضية حقوق الإنسان. وقُدمت أمثلة على الدورات التدريبية التي نظمتها مفوضية حقوق الإنسان في نيوزيلندا وفييت نام وتايلند وماليزيا والتي ساعدت الدول الأعضاء على الوفاء بهذه الالتزامات الإضافية.

١١- وذكرت الدول عدة مبادرات جديدة في مجال التنقيف بحقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وسُلِّط الضوء في هذا الخصوص على السياق الحالي للأزمة الاقتصادية العالمية. وأكد السيد مونتاريبورن أن هذه البرامج تُشرك مختلف الجهات الفاعلة، ولا سيما الوزارات المختصة المتعددة التي تُعنى بقضايا التعليم والسياسات الاجتماعية والحماية الاجتماعية.

١٢- واستمع الاجتماع أيضاً إلى ممثلي المجتمع المدني الذين أبدوا اهتمامهم بدعم هذه الأبعاد المختلفة للإطار الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ على أساس متواصل. وأكد الممثلون أهمية إشراكهم في الأنشطة المضطلع بها في فترة ما بين الدورات وضمان المزيد من الرصد والتقييم الشاملين للتقدم المحرز في كل مجال من هذه المجالات.

١٣- وبالمختصر، تتمثل الملاحظات الرئيسية الثلاث التي تشكّلت من اليوم الأول للمناقشة فيما يلي: (أ) تنشيط العمليات الوطنية، بما في ذلك العمليات المحددة ضمن إطار طهران بفعل التطورات التي حدثت على المستوى الدولي، مثل الاستعراض الدوري الشامل؛

و(ب) زيادة مشاركة المجتمع المدني في العمليات الحكومية الدولية على المستويين الدولي والإقليمي على السواء والدعوة في الوقت نفسه إلى التشاور والتعاون بقدر أكبر من الانتظام مع جهات فاعلة رئيسية، بمن فيها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ و(ج) زيادة بناء القدرات اللازمة للمساعدة في دعم الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها الوطنية التي قطعها على نفسها من خلال الآليات الجديدة على المستويين الدولي والإقليمي، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل.

رابعاً- المناقشات المواضيعية

١٤- كرسّ اليوم الثاني من البرنامج لمناقشة متعمقة ومتخصصة بشأن وضع آليات إقليمية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ وفي أجزاء أخرى من العالم. وبعد استعراض عام من السيد فيتيت مونتاربورن، قدم كل من السفير سيهاساك فوانغكيتكو إضافة إلى السيدة سريرافا بيتشاراميسري والسيد رافندي دجامين ممثلي تايلند وإندونيسيا لدى اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان على التوالي عروضاً تتعلق بإنشاء اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان. وتلقى الاجتماع أيضاً مدخلات إيجابية من ممثلي منتدى جزر المحيط الهادئ وأمانة جماعة المحيط الهادئ، فضلاً عن إيضاحات بشأن مبادرات رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بالنساء والأطفال وإنشاء لجنة مستقلة معنية بحقوق الإنسان تابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وتبعت ذلك عروض الخبراء التي قدمها المختصون بشأن إنشاء أنظمة إقليمية لحقوق الإنسان في أفريقيا والأمريكيتين وأوروبا وبعض التجارب والعناصر المشتركة التي يمكن تحديدها من تلك الأنظمة.

١٥- وقدم السيد مونتاربورن عرضاً بعنوان "تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في آسيا والمحيط الهادئ: إعادة تنشيط المشهد العام الإقليمي"، مشيراً إلى خلفية الإطار الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ والحالة الراهنة للمبادرات المتخذة على المستوى دون الإقليمي في وضع ترتيبات حقوق الإنسان. وعلى وجه التحديد، أكد السيد مونتاربورن بعض التطورات الأخيرة التي حدثت، مثل زيادة حالات تصديق بلدان آسيا والمحيط الهادئ على معاهدات حقوق الإنسان، والمشاركة الكاملة لبلدان آسيا والمحيط الهادئ في عملية الاستعراض الدوري الشامل، وإتاحة فرص أكبر لمقرري الأمم المتحدة الخاصين للوصول إلى المنطقة وتوسيع نطاق أشكال وجود الأمم المتحدة والعمل الجماعي بشأن حقوق الإنسان في المنطقة. وأشار مقدم العرض إلى الحالة الراهنة لنظام حقوق الإنسان في رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومبادرات جزر المحيط الهادئ ومنظمة المؤتمر الإسلامي ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، مبيناً الأشكال المختلفة الممكنة للترتيبات الإقليمية. ووصف السيد مونتاربورن كيفية توجه الترتيبات الإقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ نحو التركيز على التعاون وتعزيز حقوق الإنسان أكثر من التركيز على حمايتها (مثل التحقيقات والزيارات الميدانية وإجراءات الرصد

والشكاوى) ويبيّن أن وجود الأمم المتحدة في المنطقة مهم لضمان عدم ترك أية ثغرات في مجال الحماية. وأكد المتحدث الحاجة إلى الأنظمة الوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وضرورة الربط بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة المعنية. وطرح السيد مونتاربورن مفهوماً جديداً بعنوان "العالمية في ظل التنوع" باعتباره وسيلة لبيان الحاجة إلى تحقيق التوازن بين عالمية حقوق الإنسان والحاجة إلى احترام ومراعاة التنوع الثقافي (والسيادة) في المنطقة. ومن هذا المنطلق، طلب إلى المشاركين النظر في إمكانية إضافة استعراض الآليات الإقليمية أو دون الإقليمية إما كركن خامس من أركان إطار طهران أو كبنود دائم من بنود جدول الأعمال في حلقات العمل. وأهمى عرضه مبيناً أنه لا يوجد بديل عن التنفيذ الفعال لحقوق الإنسان على المستوى الوطني.

١٦- ويبيّن عرض السفير سيهاساك فوانغكيكتكو الخطوات المتخذة لإنشاء اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأفاد السفير المشاركون بأن إمكانية إنشاء هذه الآلية قد ناقشتها للمرة الأولى رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ١٩٩٣ في أعقاب انتهاء مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣. وفي عام ١٩٩٥، طُرحت الفكرة من جديد واستبقيت على المستوى غير الحكومي بإنشاء الفريق العامل المعني بوضع آلية لحقوق الإنسان في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهو فريق يضم أشخاصاً من مشارب شتى. وفي عام ١٩٩٨ كانت تعقد اجتماعات سنوية بين الفريق العامل وكبار المسؤولين الحكوميين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمناقشة كيفية المضي قدماً بفكرة إنشاء آلية لحقوق الإنسان في هذه الرابطة. وشكل اعتماد ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠٠٧ بداية العملية الحكومية الدولية الرسمية نحو إنشاء اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وفي عام ٢٠٠٨ عقد ١٦ اجتماعاً على مدى فترة خمسة عشر شهراً للتفاوض على اختصاصات الهيئة. وافتتحت اللجنة أعمالها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ واجتمعت ثلاث مرات حتى الآن (اجتماعان غير رسميين واجتماع رسمي واحد). وعلى الرغم من مبدأ عدم التدخل الذي تقيدت به رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فإن المتحدث أشار إلى أن هناك حالياً اعترافاً متزايداً داخل رابطة أمم جنوب شرق آسيا بعالمية حقوق الإنسان وبأن حقوق الإنسان ليست شاغلاً محلياً فحسب بل أيضاً شاغلاً يتجاوز الحدود الوطنية. وأشار المتحدث إلى أنه يتعين تحقيق التوازن لدى إنشاء اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان بين الاعتراف بالتنوع في المنطقة والسعي في الوقت نفسه إلى جعل هذه الآلية آلية موثوقة. وأقر المتحدث بالجدل حول وجود تناقضات في اختصاصات اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان، لكنه بيّن أنه كان من اللازم التوصل إلى حلول وسط وقال إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تتبّع نهجاً تطورياً وأن تلك ليست سوى البداية.

١٧- وفيما يتعلق بالعناصر الرئيسية في اختصاصات اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان، أوضح المتحدث أن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان هي هيئة حكومية دولية مما يميزها عن الآليات الإقليمية الأخرى التي تتمتع باستقلالية أكبر. وهي هيئة

حقوق الإنسان الشاملة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا ولا يعني ذلك أنهما ستستوعب هيئات حقوق الإنسان الأخرى، بل ستساعد في تنسيق أعمال حقوق الإنسان الخاصة بالرابطة. وأشار المتحدث إلى أن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان ستعمل وفقاً لتوافق الآراء الناشئ عن المناقشة وليس وفقاً للتصويت بالنظر إلى أن هناك بلداً أو اثنين لا يتفقان مع وجهات نظر الأغلبية. وفيما يخص تعزيز الحقوق وحمايتها، فقد سُلم بالانتقادات الموجهة إلى اللجنة بسبب افتقارها إلى الفعالية من حيث ولاية الحماية، فلم تُسند إليها ولاية صريحة تتعلق بالحماية كولاية النظر في شكاوى الأفراد. بيد أنه دفع بأن اللجنة لا تزال "وليدة" وإنما تضطلع بولاية الحصول على المعلومات التي تتعلق بتطورات حقوق الإنسان وكتابة تقارير عن قضايا حقوق الإنسان لتقديمها إلى وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا وإشراك المجتمع المدني وعقد اجتماعات في بلدان مختلفة في المنطقة. وإضافة إلى ذلك، هناك عناصر يمكن أن تتيح للجنة القيام بدور الحماية إذا كان أعضاء اللجنة على قدر من الابتكار. وأقر المتحدث بأنه يتعين أن يكون لدى اللجنة الوسائل اللازمة للقيام بعملها متطرقاً إلى أهمية التمويل ودعم الأمانة. وقال المتحدث إنه في أعقاب الاجتماع الرسمي الثاني للجنة في نهاية حزيران/يونيه والاتفاق على خطة عملها، ستنتقل إلى تعزيز الحقوق وتحديد المعايير ووضع عناصر تتعلق بالحماية. وأكد أن على اللجنة أن تجعل عملية التطور عملية شاملة وعليها أن تعمل كأداة حافزة لتشجيع الحكومات الوطنية على تعزيز التشريعات والمؤسسات الوطنية.

١٨ - وأشارت السيدة سريرافا بيتشاراميسري، ممثلة تايلند لدى اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان إلى أن اللجنة هي الخطوة الأولى نحو إقامة نظام إقليمي لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ، كما لاحظت أنها تشكل إنجازاً مشهوداً لشعوب رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأكدت السيدة بيتشاراميسري أن الاختصاصات تمثل الحد الأقصى الذي يمكن قبوله بالنسبة إلى أعضاء الرابطة وأن اللجنة بقيامها بإذكاء الوعي بمسؤوليات الحكومات الخاصة بحقوق الإنسان ستمنع حدوث بعض انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة. وأعربت عن أملها في أن تصبح اللجنة في نهاية المطاف مؤسسة موثوقة لحقوق الإنسان. وأشارت إلى تنوع أعضاء اللجنة فهي تضم دبلوماسيين ومفوضين لحقوق الإنسان وقاض وممثلين للمجتمع المدني، جنباً إلى جنب. وأقرت المتحدثه بأن هناك مجموعة واسعة من الأفكار التي تطرح وهي مسألة جيدة من حيث الاستماع إلى أصوات كثيرة لكن ذلك سيُحوّل أيضاً عملية التوصل إلى توافق في الآراء إلى تحد. وقالت المتحدثه في إطار التركيز على القيمة المضافة إن الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان لا تعني عن الحاجة إلى آليات وطنية وإن حقوق الإنسان لا تزال تنفذ على أفضل وجه على المستوى الوطني. بيد أن الآليات الإقليمية تؤدي دوراً هاماً في بناء القدرات والتثقيف وإنشاء شبكات إقليمية والمساعدة على إنشاء آليات وطنية لحقوق الإنسان وتطويرها. وقالت إنه يمكن للآليات الإقليمية أيضاً التركيز بقدر أكبر على عمل النظام الدولي لحقوق الإنسان ومنحه خصوصية إقليمية. وفي الختام، ذكرت السيدة بيتشاراميسري

المشاركين بأنه لم يمض على إنشاء اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان سوى ستة أشهر وأن أمامها متسعاً من الوقت لمعرفة كيفية التعامل مع ثغراتها أو لسد تلك الثغرات، لكنها أكدت أن الحوار مع جميع الجهات صاحبة المصلحة سيكون مسألة حيوية في العملية. وأشارت إلى أن العملية كانت عملية تطويرية إلى حد كبير وأعربت عن أملها في ألا تستغرق اللجنة وقتاً طويلاً قبل أن تتطور إلى آلية فعالة.

١٩- وأقرت السيدة بيتشاراميسري بأنه على الرغم من توجيه انتقادات كثيرة بشأن استقلالية اللجنة، فإن تلك الانتقادات تخص في معظمها الطريقة التي يفسر بها فرادى الأعضاء أدوارهم. وفيما يتعلق بإصدار إعلان لحقوق الإنسان في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا، شددت السيدة بيتشاراميسري على أهمية أن يرقى إلى مستوى المعايير الدولية. وذكرت أن اللجنة لا توجد بمعزل عن غيرها بل إنها تشكل جزءاً من هيكل أوسع للرابطة يضم تحت أجنحته حقوق الإنسان أيضاً. كما أكدت أنه لكي تعرف اللجنة ما الذي يحتاج إلى تغيير ولكي تصبح هيئة هامة، لا بد لها من أن تصبح قريبة من الفئة التي تعاني من انتهاكات حقوق الإنسان.

٢٠- وأشار السيد رافندي دجامين إلى ثلاث نقاط فيما يتعلق باللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان. وأول تلك النقاط هو أنه لاحظ فيما يتعلق بالمسألة الأساسية الخاصة بالاستقلالية أن أعضاء اللجنة معينون من الحكومة وهم مسؤولون أمام حكومة كل منهم. ومع ذلك، فإنه ذكر أن الاختصاصات تتيح لكل دولة عضو إمكانية إجراء مشاورات على المستوى الوطني لاختيار ممثلين عنها لدى اللجنة، وقال إن تعيين اثنين من الأعضاء الحاليين للجنة كان حصيلة عملية اختيار وطنية مفتوحة. ولذلك، فإنه يرى أن هناك أملاً في أن يقتدي عدد أكبر من البلدان بهذه العملية في المستقبل. وأوضح أيضاً أن اللجنة هي الهيئة الرئيسية للرابطة وهي مؤسسة قائمة على أساس الميثاق وسيكون لها دور رئيسي تؤديه في إدماج أركان الرابطة الثلاثة (الأمني، والاجتماعي الثقافي، والاقتصادي) في جماعة واحدة للرابطة. وفيما يتعلق بآليات حقوق الإنسان الأخرى وصكوكها التي تعكف الرابطة على وضعها، أكد المتحدث أن اللجنة ستؤدي دوراً شاملاً في الجمع بين مختلف العناصر لتعزيز الإطار العام لحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالقدرة على تلقي الالتماسات، أشار إلى أن المجتمع المدني طلب بالفعل أن تضطلع اللجنة بهذا الدور. ورأى في ذلك بادرة طيبة لأنها تظهر التوقعات والآمال الكثيرة التي يعقدها المجتمع المدني. وأخيراً، أشار إلى أن من المهم بيان الطريقة التي يمكن أن يدعم بها الإطار الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ إنشاء آليات إقليمية جديدة ويساعد في ربط العمليات الإقليمية بالنظام الدولي لحقوق الإنسان.

٢١- وأطلع منتدى جزر المحيط الهادئ المشاركين على آخر التطورات التي حدثت في منطقتهم مشيراً إلى أن خطة المحيط الهادئ تتضمن إشارة إلى حقوق الإنسان، وإلى أمل المنتدى في بدء دراسة أولية لإنشاء آلية إقليمية لحقوق الإنسان من أجل المحيط الهادئ. وأشار إلى أن

الاستعراض الدوري الشامل قد أهتم في منطقة المحيط الهادئ الحوار بشأن الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٢٢- وأثناء المناقشة، سلط الضوء على أهمية السياق الإقليمي، ولا سيما كون الآليات الإقليمية قد انبثقت عن ديناميات إقليمية أوسع أو عمليات بناء المجتمع المحلي في مختلف مناطقها. وقد أدى ذلك إلى عملية مرنة وتطويرية لأن الآليات قد كبرت وتطورت ووجدت سبلاً جديدة لإثراء أنظمتها الإقليمية والنظام الدولي لحقوق الإنسان على حد سواء. ونتيجة لذلك، هناك تنوع داخل الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان من حيث شكلها وجوهرها وسلطاتها وأعضاؤها ومواردها. غير أن القاسم المشترك بينها هو طريقة تطورها عبر الزمن من الناحيتين التاريخية والسياقية لأداء دور أكثر تأثيراً وحمائية من أي وقت مضى. وعلى سبيل المثال، عملت جامعة الدول العربية على تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وعززت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب المعايير المحددة لأعضائها واستقلاليتهم، ووضعت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان طريقة لمعالجة الشكاوى الفردية ودخلت في تجربة الزيارات القطرية. وذكر السيد مونتاربورن أيضاً المشاركين بأن الاختبار الحقيقي لجميع آليات حقوق الإنسان سواء على المستوى الوطني أو الدولي هو تنفيذ وإنفاذ مختلف نتائجها وتوصياتها.

٢٣- وهناك اعتراف بأن الترتيبات الإقليمية قد أدت دوراً أساسياً في تعزيز حقوق الإنسان وحمائتها وأنه في الوقت الذي ستتطور فيه هذه الترتيبات بصورة مختلفة في السياقات الإقليمية المختلفة فإنه ينبغي لها أن تعزز المعايير العالمية لحقوق الإنسان على النحو الوارد في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وهناك اهتمام شديد بزيادة هذا النوع من تبادل وجهات النظر لمتابعة التطورات وإثراء التجارب بين مناطق وأجزاء شتى في آسيا والمحيط الهادئ. ويحظى تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة، بما في ذلك مفوضية حقوق الإنسان بالتشجيع أيضاً وذلك في مجال النهوض بالترتيبات الإقليمية لحقوق الإنسان وتعزيزها وتقديم المساعدة التقنية في هذا الخصوص.

٢٤- ومن الجدير بالذكر في هذا الخصوص العملية التي تطورت على مدى السنتين الماضيتين في إطار مجلس حقوق الإنسان^(٣)، وهي عملية جمعت بين الترتيبات الإقليمية القائمة للبحث عن سبل التواصل والتعاون عن كثب بين بعضها بعضاً وبينها والآليات الدولية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وقد أدى ذلك بالفعل إلى عقد سلسلة هامة من الاجتماعات والمشاورات شملت حلقة العمل الدولية المعنية بتعزيز التعاون بين آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية التي نظمتها مفوضية حقوق الإنسان في جنيف يومي ٣ و٤ أيار/مايو ٢٠١٠. ودُعيت اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان والحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية من منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى المشاركة

(٣) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان ١٥/١٢.

في حلقة العمل^(٤). وكان مبعث تشجيع كبير للمشاركين أن تشارك الدول الأعضاء من آسيا والمحيط الهادئ والمنظمات الإقليمية في هذه العملية على مستوى جنيف وعلى المستوى الإقليمي وهو ما يمكن أن يكون مفيداً للغاية بالنسبة للمناطق الإقليمية في المراحل الأولى من وضع آليات إقليمية لحقوق الإنسان.

٢٥- وركز عرض السيد جورج موكندي على النظام الإقليمي لحقوق الإنسان في أفريقيا. واستعرض السيد موكندي الصكوك القانونية الأساسية لهذا النظام التي اعتُمدت في الفترة ما بين عامي ١٩٦٩ و ٢٠٠٨. وشملت بعض المؤسسات والهيئات الرئيسية التي تناولها الجمعية والمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وأفاد السيد موكندي المشاركين بأن اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب تتألف من ١١ عضواً وبأنها لجنة معترف بها اليوم كهيئة مستقلة. وأشار المتحدث إلى أن هذه اللجنة تعقد جلسيتين في العام وتشارك في أعمال ترويجية وتضطلع بدراسات وبحوث وتنظم حلقات دراسية وتساعد المنظمات غير الحكومية وتقدم توصيات إلى الحكومات، بما في ذلك توصيات تتعلق بالتعاون التقني. وأكد المتحدث كيفية تعاون اللجنة في عملها مع الآليات الأخرى الأفريقية والدولية لحقوق الإنسان. وأعلم المشاركين أيضاً بالآليات والولايات الأخرى القائمة في النظام الأفريقي التي تشمل المقررين الخاصين وأفرقة العمل. وأشار إلى التحديات الحالية التي يواجهها النظام ومن بينها الافتقار إلى آليات التنفيذ والإنفاذ، وعدم كفاية الموارد المالية والبشرية، والشواغل المتصورة بشأن استقلالية النظام وحياده. وفيما يتعلق بالمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، فإن البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (١٩٩٨) بشأن إنشاء المحكمة دخل حيز النفاذ في عام ٢٠٠٤. وأعلم المتحدث المشاركين بأن المحكمة موجودة في أروشا بـتنزانيا وتتألف من ١١ قاضياً وقد أصدرت جمعية الاتحاد الأفريقي قراراً في عام ٢٠٠٨ يقضي بدمجها في محكمة العدل الأفريقية. وأشار المتحدث أيضاً إلى أن المحكمة تواجه تحديات كثيرة، بما فيها فرص لجوء الأفراد والمنظمات غير الحكومية إلى المحكمة وإنفاذ القرارات وكذلك الآثار الناجمة عن دمجها في محكمة العدل.

٢٦- وركز عرض السيدة كريستينا سيرنا على تطور نظام حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية. وأعلمت السيدة سيرنا المشاركين بأن الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان وواجباته (١٩٤٨) كان في الأصل مطمئناً منشوداً لا غير، لكن منظمة الدول الأمريكية انتهت إلى تطبيقه كصك ملزم قانوناً. وأوضحت السيدة سيرنا أن لجنة البلدان الأمريكية لحقوق

(٤) في إطار التحضير لحلقة العمل، نظمت مفوضية حقوق الإنسان في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ مشاورات إقليمية مع الآليات الإقليمية القائمة لحقوق الإنسان في أديس أبابا بأفريقيا، وفي واشنطن العاصمة بالأمريكتين وفي ستراسبورغ بأوروبا. وخلصت المشاورات إلى أنه يمكن تعزيز التعاون في عدة مجالات، ولا سيما في تبادل المعلومات والأنشطة المشتركة المحتملة ومتابعة القرارات والتوصيات الناشئة عن آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية.

الإنسان (المنشأة في عام ١٩٥٩) تعقد أربعة اجتماعات في العام، تتراوح مدة كل منها ما بين أسبوع وأربعين. وأشار إلى المادة ٩ من النظام الداخلي للجنة التي تُسند إلى اللجنة ولاية إذكاء الوعي وتقديم توصيات إلى الحكومات وإعداد دراسات أو تقارير وطلب الحصول على معلومات من الحكومات بشأن التدابير المعتمدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والعمل كهيئة استشارية لدى منظمة الدول الأمريكية.

٢٧- وأحاطت المتحدثة علماً بالطابع التطوري للجنة مشيرة إلى أول زيارة موقعية لها في عام ١٩٦١ (إلى الجمهورية الدومينيكية)، وتوسيع نطاق ولايتها في عام ١٩٦٥ مما أتاح لها إمكانية تلقي الالتماسات الفردية وتحليلها والتحقق فيها وتقديم توصيات بشأنها. وتناولت بمزيد من التفاصيل مجالات العمل الهامة للجنة على مر السنوات مثل كتابة تقارير قطرية وتجهيز الالتماسات الفردية وجلسات الاستماع التي عقدتها اللجنة واتخاذ تدابير تخطيطية والدور الذي اضطلعت به في أعقاب إنشاء محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في عام ١٩٧٩. ورفضت اللجنة في إطار دورها المتمثل في إحالة قضايا إلى محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان نحو ٩٠ في المائة من الشكاوى لأنها لم تكن مستوفية للمعايير الدنيا للمقبولية، وهي استنفاد سبل الانتصاف المحلية ومبدأ السقوط بالتقادم المحدد بستة أشهر، والشرط المتمثل في ألا يكون الالتماس معلقاً في إجراءات دولية أخرى، وأن تشير الوقائع إلى انتهاك الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان أو الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان وواجباته. وعندما تخلص القضية إلى تسوية ودية فإن شروط التسوية تصدر في تقرير سنوي. وأكدت المتحدثة أن الناس يلجأون في أغلب الأحيان إلى المحكمة الإقليمية عوضاً عن هيئات الأمم المتحدة لكون لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أكثر تجاوباً على صعيد تقديم تعويضات إلى الأطراف الطالبة. وأشارت السيدة سيرنا أيضاً إلى صكوك وآليات أخرى تشكل نظام حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية، بما في ذلك نظام المقررين الخاصين المنشأ لمعالجة قضايا حقوق الإنسان المواضيعية التي تشمل حرية التعبير وحقوق الشعوب الأصلية وحقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي وقضايا مكافحة التمييز العنصري وحالة العمال المهاجرين وأسراهم والأشخاص المحرومين من حريتهم.

٢٨- وقارن العرض الأخير الذي قدمه السيد كريستوف هيتز بين الأنظمة الإقليمية لحقوق الإنسان في أفريقيا والأمريكتين وأوروبا. وسلط عرض الضوء على أربع سمات مشتركة بين الأنظمة الإقليمية الموثوقة لحقوق الإنسان وهي كالاتي: (أ) كل نظام من تلك النظم يشكل جزءاً من منظمة حكومية دولية شاملة ويسعى إلى تحقيق أهداف حقوق الإنسان التي تتطلع إليها تلك المنظمة؛ (ب) جميع هذه النظم تقوم على أساس قانوني متين؛ (ج) جميع هذه النظم تضطلع بأعمال الرصد؛ (د) جميع هذه النظم مكلفة بولاية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتتيح للأفراد إمكانية التظلم.

٢٩- ويبيّن المتحدث القواعد الموضوعية المشمولة في مختلف الصكوك الإقليمية لحقوق الإنسان، وأكد أن الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب هو الصك الوحيد الذي يشير إلى حقوق الشعوب. وأجرى مقارنة بين التصديق على صكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مختلف المناطق ملاحظاً أن آسيا وأوقيانوسيا متخلفة عن المناطق الأخرى. وسلّط المتحدث الضوء على عناصر حقوق الإنسان في الصكوك التأسيسية للهيئات الأم في مختلف المناطق، وهي الاتحاد الأفريقي ومنظمة الدول الأمريكية ومجلس أوروبا. ويبيّن المعايير اللازمة لتعيين أعضاء مختلف الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان واشتراط الاستقلالية والحياد. وعلى سبيل المثال، ينص النظام الداخلي المؤقت فيما يخص اللجنة الأفريقية على أن منصب عضو اللجنة يتعارض مع أي نشاط قد يشوب استقلاليته أو حياده، مثل العمل كعضو في الحكومة أو كممثل دبلوماسي. وأجرى المتحدث أيضاً مقارنة بين إجراءات التظلم في النظم الإقليمية الثلاثة مؤكداً أنها جميعاً تقتضي استنفاد سبل الانتصاف المحلية وألا تكون الشكوى نفسها موضع نظر هيئة أخرى. وعرض المتحدث متطلبات إعداد التقارير الخاصة بالنظم الثلاثة من حيث إعداد الدول للتقارير أو إعداد تقارير عن الدول على حد سواء، وقدم لمحة عامة عن آليات الإجراءات الخاصة التي أنشئت. وقارن المتحدث أيضاً بين المناطق الثلاث من حيث الميزانيات وملاك الموظفين مؤكداً أن النظام الأفريقي هو الأكثر تقييداً من حيث الموارد. ونظراً إلى حجم المنطقة الأفريقية، أشار المتحدث إلى أنه كان من المفيد وضع آليات لحقوق الإنسان على المستوى دون الإقليمي أيضاً. وفي هذا الخصوص أشار إلى إنشاء الآلية الأفريقية لاستعراض النظراء وهي عملية سياسية مشابهة للاستعراض الدوري الشامل وتقدم استعراضاً لممارسات حقوق الإنسان في الدول الأعضاء. وأشار المتحدث إلى أنه قد تكون في ذلك دروس تستخلصها منطقة آسيا والمحيط الهادئ المتنوعة.

٣٠- وفيما يخص إنشاء آليات إقليمية موثوقة وفعالة لحقوق الإنسان، أكد المتحدث أهمية توفر الإرادة السياسية لدى الحكومات المشاركة فضلاً عن الضغوط التي يمارسها المجتمع المدني والدعم الذي يقدمه. وانتهى إلى الإشارة إلى ممارسة عقد جلسات محاكمة صورية كوسيلة لتمهيد الطريق أمام إنشاء آليات لحقوق الإنسان تكون قادرة على إصدار قرارات ملزمة قانوناً.

خامساً - الخاتمة

٣١- اعتمدت بنود عمل بانكوك التي تعكس العناصر الرئيسية للمناقشة بتوافق الآراء (انظر المرفق).

٣٢- وفي الختام، أعرب أمين حلقة العمل باسم المفوضة السامية ونائبة المفوضة السامية لحقوق الإنسان عن بالغ تقديره لحكومة تايلند على استضافة حلقة العمل الخامسة عشرة وعلى ما قابلت به جميع المشاركين من كرم الضيافة. ووجه أمين حلقة العمل شكره إلى جميع المشاركين من الدول الأعضاء والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الإقليمية

وأعضاء اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان المنشأة حديثاً والأخصائيين المرموقين على مساهمتهم القيّمة في الاجتماع فضلاً عن موظفي وزارة الشؤون الخارجية والبعثة الدائمة لتايلند في جنيف ومكاتب مفوضية حقوق الإنسان في بانكوك و جنيف وكمبوديا ونيبال.

٣٣- وأشار أمين حلقة العمل إلى أن المناقشات أظهرت استمرار أهمية عملية الإطار الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ وقيمتها. وبالفعل، فقد أشير إلى أنه بإنشاء النظام الجديد لحقوق الإنسان في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا بدأت مرحلة جديدة مثيرة في الرحلة الطويلة إلى إقامة نظام إقليمي لحقوق الإنسان خاص بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ المتنوعة والدينامية. وأظهر الاجتماع مدى قدرة المشاركين على الاستفادة من تجارب بعضهم البعض ومن النماذج الإقليمية المختلفة التي تطورت في مجال إنشاء آليات إقليمية فعالة تضيف قيمة إلى احتياجات المجتمع الإقليمي تعمل في الوقت نفسه على تجسيد المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتعزيزها. وأكد أمين حلقة العمل أن مفوضية حقوق الإنسان تلتزم بشدة بمرافقة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والجهات صاحبة المصلحة الأخرى في المنطقة في هذه الرحلة وتيسير تبادل المساعدة التقنية والخبرات المقارنة طوال الرحلة. وأشار أمين حلقة العمل أيضاً إلى القيمة الكبيرة للشراكات القوية التي أُقيمت مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني التي ستظل قوة محركة هامة تدفع هذه العملية.

بنود عمل بانكوك التي اعتمدها الدول الأعضاء في ٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٠

إن الدول الأعضاء، إذ تعرب عن تقديرها لحكومة مملكة تايلند على استضافتها حلقة العمل الخامسة عشرة لإطار التعاون الإقليمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛

وإذ ترحب بمشاركة ممثلي ٣٠ دولة من الدول الأعضاء والمراقبة من مختلف أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ في هذه الحلقة؛

وإذ تعرب عن تقديرها لممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي والمختصين على إسهاماتهم في حلقة العمل؛

وإذ ترحب بالأنشطة التي تضطلع بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دعماً للتعاون الإقليمي، بما في ذلك الأنشطة المنفذة بدعم من منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان؛

وإذ ترحب بإنشاء آليات إقليمية جديدة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو تطوري، ولا سيما إنشاء اللجنة العربية لحقوق الإنسان في إطار الميثاق العربي لحقوق الإنسان واللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا. بموجب ميثاق الرابطة ولجنة رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعنية بتعزيز حقوق المرأة والطفل وحمايتها فضلاً عن مداورات منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن إنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان والمبادرات المتخذة في إطار رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي من أجل مواصلة تعزيز أواصر التعاون بشأن حقوق المرأة والطفل؛

وإذ تلاحظ استمرار دعم مجلس حقوق الإنسان لوضع ترتيبات إقليمية لحقوق الإنسان وآخره ما ورد في القرارين ٢٥/٦ و ١٥/١٢؛

(أ) تُعيد تأكيد التزامها بتنمية القدرات الوطنية والنهوض بها من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً لإطار طهران للتعاون التقني الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛

(ب) ترحب بالهيكل الإقليمية لحقوق الإنسان الناشئة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وبإقامة آليات إقليمية جديدة لحقوق الإنسان فضلاً عن المشاركة النشطة لبلدان آسيا والمحيط الهادئ في عملية الاستعراض الدوري الشامل، وتشجع على تبادل التجارب بصورة

أكثر انتظاماً، وهو ما يمكنه أن يتحقق عن طريق حلقة العمل والأنشطة المحتملة بين الدورات، وتطلب إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان وغيرها من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة تقديم المساعدة التقنية في هذا الخصوص عند الطلب؛

(ج) تلاحظ أن استمرار تطور نظام حقوق الإنسان على نطاق جنوب شرق آسيا، وبصفة خاصة إنشاء اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا يُبرز الفرص المتاحة لأن تتخذ البلدان مبادرات من أجل العمل على وضع آليات دون إقليمية لحقوق الإنسان وهو أمر يشكل حجر الأساس لوضع ترتيبات أوسع نطاقاً لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛

(د) تُقر بأن الترتيبات الإقليمية تؤدي دوراً أساسياً في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وبينما تتطور هذه الترتيبات في أشكال مختلفة في سياقات إقليمية مختلفة، ينبغي لها أن تعزز المعايير العالمية لحقوق الإنسان مثل المعايير الواردة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛

(هـ) تؤكد أهمية إقامة شراكات على المستويين الوطني والإقليمي بين الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني لإنشاء آليات إقليمية؛

(و) تشجع على تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية في مجال حقوق الإنسان وتحديد استراتيجيات لتذليل العقبات التي تعترض تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على المستويين الإقليمي والدولي؛

(ز) تشجع ممثلي للترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة من مختلف المناطق والخبراء والدول الأعضاء المهتمة في الأمم المتحدة والمراقبة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وممثلي المنظمات غير الحكومية على المشاركة في حلقة العمل المقبلة عن "تعزيز التعاون بين الآليات الإقليمية والدولية من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها" التي ستُعقد في جنيف في أيار/مايو ٢٠١٠؛

(ح) تشجع على إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان فعالة ومستقلة وتعددية وفقاً لمبادئ باريس أو تعزيز المؤسسات القائمة بالفعل، وتشجع المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيره من المؤسسات الإقليمية القائمة على دعم الآليات الإقليمية والوطنية الناشئة وإيلاء أولوية عالية لطلبات الدول الأعضاء بشأن إنشاء هذه المؤسسات وتقويتها بالاشتراك مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة؛

(ط) تطلب إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تقديم الدعم لزيادة التعاون على المستوى الإقليمي بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمؤسسات المواضيعية لحقوق الإنسان؛

(ي) تطلب إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان وضع الصيغة النهائية لدليل المواد المرجعية المتاحة للمساعدة على تنفيذ الأنشطة التي تدرج في الإطار الإقليمي بالاستناد إلى آخر المعلومات المقدمة من المشاركين من أجل نشره، وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني والجهات صاحبة المصلحة الأخرى بشأن متابعة الأنشطة التي تدرج في الإطار الإقليمي.
